انتقال حقوق الملكية الصناعية والتجارية إلى الورثة في القانون الأردني

نور عيسى الهندي

أستاذ مساعد
قسم القانون العام كلية الحقوق
جامعة العلوم التطبيقية الخاصة
المملكة الأردنية الهاشمية
munira.alfakri@gmail.com

تاريخ الاستلام: ٢٠١٧/١١/٠٨

تاريخ القبول للنشر: ٢٠١٨/١١/١٢

انتقال حقوق الملكية الصناعية والتجارية إلى الورثة في القانون الأردني

نور عيسى محمد الهندي

الملخص

تتناول هذه الدراسة مسألة انتقال حقوق الملكية الصناعية والتجارية إلى الورثة في القانون الأردني، من خلال حصر وتعداد الحقوق المعنوية والحقوق المالية للملكية الصناعية والتجارية، وتبيان إمكانية انتقالهما إلى الورثة من عدمه، وذلك بالوقوف على الملكية الصناعية المتمثلة في براءة الاختراع، والرسوم الصناعية والنماذج الصناعية، والملكية التجارية المتمثلة في العلامات التجارية، والأسرار التجارية، والتصاميم للدوائر المتكاملة، والأصناف النباتية والمؤشرات الجغرافية.

الكلمات المفتاحية: الملكية الصناعية والتجارية؛ براءة الاختراع؛ العلامات التجارية؛ الرسوم الصناعية؛ الأسرار التجارية؛ الحقوق المالية؛ الحقوق المعنوية.

Transferring Industrial and Commercial Property Rights to the Heirs in Jordanian Law

Noor Issa Mohammad Al-Hendi

Abstract:

This study deals with the issue of the transferring of industrial and commercial property rights to heirs in Jordanian law, through counting and limitation the moral rights and financial rights of industrial and commercial property, and indicating the possibility of their transfer to the heirs or not, by standing on the industrial property represented in the patent, Industrial Designs. In addition, industrial property represented trademarks, trade secrets, and designs for integrated circuits, plant varieties and geographical indications.

Keywords: Industrial and Commercial Property; Patent; Trademark; Trade Secrets; Moral Rights; Financial Rights.

مقدمة

أهمية الدراسة

ودولياً، سنة ٢٠٠٦، ودراسة حسام البياتي، النظام القانوني للرسوم والنماذج الصناعية سنة ٢٠٠٢، وكلها دراسات عالجت جزئيات مغايرة لما تصدت له الدراسة الحالية. ويسعدني أن أقدم بالشكر الجزيل الى جامعة العلوم التطبيقية الخاصة / الأردن على دعمها لهذا البحث.

المبحث الأول: الملكية الصناعية

تُعرّف الملكية الصناعية على أنها حقوق الملكية الفكرية على المصنّفات أو العناصر ذات الاتصال بالنشاط الصناعي، فهي الحقوق التي ترد على مبتكرات جديدة كالاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية، وتشمل الملكية الصناعية براءات الاختراع والنماذج والرسوم الصناعية (الخشروم، ٢٠٠٤، ١١٦).

المطلب الأول: براءات الاختراع

تُعرّف براءة الاختراع على أنها وثيقة أو شهادة أو مستند حماية يمنح رسمياً لأحد المبتكرين، أو المخترعين، ولفترة زمنية محددة، ويتم في هذه الوثيقة تحديد أوصاف الاختراع وخصائصه، وتمنح هذه الوثيقة للمخترع حقاً أو امتيازاً في الاستثناء والتفرد بالاختراع الذي اخترعه، واستغلاله على الشكل الذي يراه مناسباً، كما توفر الحماية لصاحب الاختراع من كل أشكال الاعتداءات التي يمكن أن يتعرض لها اختراعه المبتكر، كما تعطيه أيضاً الحق في نسبة الاختراع إليه (أبو الهيجاء، ٢٠٠٣، ١١٩).

أولاً: الحقوق المعنوية

من خلال استقراء النصوص القانونية في قانون براءة الاختراع الأردني وتعديلاته رقم (٣٢) لسنة (١٩٩٩) - المنشور على الصفحة ٤٢٥٦ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٤٣٨٩ بتاريخ ١١/١/١٩٩٩ نجد أن المشرع أشار في غير موضع إلى بعض الحقوق المعنوية على النحو الآتي:

- فقد نص على حق النسب إذ لم يفرد المشرع بنص خاص، إنما جاء في المادة (٥/٨) من قانون براءة الاختراع في معرض الحديث عن تسجيل الاختراع، فأوجب أن يتضمن الطلب ملخصاً مختصراً عن مواصفات الاختراع والعناصر الجديدة المطلوب حمايتها واسم المخترع وطالب البراءة وعنوان كليهما، فقد ميز المشرع بين اسم المخترع وطالب البراءة، وفي هذا إشارة ضمنية إلى أن اسم المخترع يجب أن يكون موثقاً في طلب التسجيل. كما ورد حق النسب في طي الحديث عن منح الحق في البراءة في المادة (٥/أ) من قانون براءة الاختراع فكان مطلع النص القانوني بأنه «للمخترع أو لمن تؤول إليه ملكية البراءة» (فلاحظ أن المشرع ذكر المخترع ومن تؤول إليه البراءة).

- أما الحق الثاني الذي أشار له المشرع في براءة الاختراع فهو حق دفع الاعتداء، فلاحظ أن مشرعنا فصل في تبيان هذا الحق، إذ خول القانون في المادة (٢١) من قانون براءة الاختراع مالك البراءة من «منع الغير إذا لم يحصل على موافقة مالك البراءة من صنع المنتج موضوع الاختراع أو استغلاله أو استخدامه أو عرضه للبيع أو بيعه أو استيراده، إذا كان موضوع البراءة

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تقف على الحقوق المعنوية والحقوق المالية للملكية الصناعية والتجارية، وطبيعة انتقالها إلى الورثة من عدمه في ضوء مجموعة التشريعات الأردنية المتعلقة بحقوق الملكية الصناعية والتجارية، وتبيان مدى اقترابهما وابتعادهما في هذا المجال، إضافة إلى غموض وسكوت القانون عن طبيعة انتقال هذه الحقوق إلى الورثة، كما أن جدة الموضوع وعصريته اقتضت الخوض في منعرجاته وكشف مواطن اللبس فيه، وقد حاولت الدراسة فك عرى التشابك القائم في مسألة انتقال بعض هذه الحقوق خاصة المعنوية إلى الورثة، فقد حاولت الإجابة عن جواز أو امتناع انتقال بعض هذه الحقوق إلى الورثة.

مشكلة الدراسة

يثير موضوع هذه الدراسة تساؤل عن طبيعة الحقوق المعنوية والمالية للملكية الصناعية والتجارية وكيفية انتقالها إلى الورثة، وهل شخصية مالکها محل اعتبار أم لا، وما مدى سلطة الورثة في التصرف في هذه الحقوق مع الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الخاصة لبعض الحقوق المعنوية.

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للنصوص القانونية الأردنية التي تناولت مسألة انتقال حقوق الملكية الصناعية والتجارية إل الورثة بشقيها المعنوي والمالي، وبيان الثغرات التشريعية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

لذا جاءت هذه الدراسة في بحثين؛ عُنون الأول بـ «الملكية الصناعية»، تناول في مطلبين براءات الاختراع والرسوم الصناعية والنماذج الصناعية، وحصر الحقوق المعنوية والمالية، وحاول تحديد طبيعة انتقالهما إلى الورثة، ووُسم المبحث الثاني بـ «الملكية التجارية» تناول في خمسة مطالب العلامات التجارية، والمنافسة المشروعة والأسرار التجارية، والتصاميم للدوائر المتكاملة، والأصناف النباتية، وأخيراً المؤشرات الجغرافية، تصدى فيها لتبيان الحقوق المعنوية والمالية، والوقوف على طبيعة انتقالهما إلى الورثة.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى حصر وتعداد الحقوق المعنوية والحقوق المالية للملكية الصناعية والتجارية، وتحليل طبيعة وتبيان مدى إمكانية انتقالها إلى الورثة من عدمه، وذلك من خلال معاينة وتحليل النصوص القانونية ذات العلاقة، وتمثلت الصعوبة في ضآلة المصادر والمراجع التي طرقت هذا الموضوع نظراً لجذته وحدائته وصعوبة الحصول عليها، وحتى القلة القليلة من المراجع التي توافرت كانت بعيدة المنال وعسيرة الحضور، تمثلت هذه المراجع في دراسة حازم المجالي، حماية الحق المالي، صدر سنة ٢٠٠٠، ودراسة صلاح زين الدين، العلامات التجارية وطنياً

عاليتين (البياي، ٢٠٠٢، ١٢٠) ربما لا يقدر عليها المخترع أو الورثة، الأمر الذي يستدعي طلب المعونة من أهل الاختصاص في هذا المجال، وهم وكلاء البراءات والمحامون المختصون الذين أجاز لهم القانون حق تقديم طلبات تسجيل البراءات نيابة عن المخترعين (عمر، ١٩٩٣، ١٤٠).

من هنا نقول إن القانون أعطى الورثة الحق في ملكية الاختراع، ولم يعطهم الحق المعنوي الذي قرره لصاحب الاختراع الحقيقي.

ثانياً: الحقوق المالية

منح قانون براءة الاختراع مالك براءة الاختراع حق التصرف فيها بسائر التصرفات القانونية الجائزة شرعاً (الجبوري، ٢٠٠٦، ١٧)، إذ نصت المادة (٢٧) من قانون براءة الاختراع على أحقيته في «التنازل عنها للغير أو التعاقد على الترخيص بشأنها، كما ويستطيع نقل ملكية البراءة كلياً أو جزئياً بعوض أو بغير عوض أو رهنها أو الحجز عليها».

انتقال الحقوق المالية إلى الورثة

نصت المادة (٢٧/ب) من قانون براءة الاختراع على أنه «ينتقل بالميراث الحق في ملكية البراءة وجميع ما يتعلق بها من حقوق»، وتكون البراءة ملك على الشيوع بين الورثة، ما لم يتفقوا على طريقة أخرى لاستغلال الابتكار، فإن اتفاقهم هو الذي ينظم وسيلة الاستغلال فيما بينهم، وإلا كان لكل منهم حق احتكار استغلالها، كما لو كان هو وحده صاحب البراءة، كما يحق لكل منهم أن يُرخّص للغير باستغلال البراءة، أو مقاضاة الغير عند الاعتداء على البراءة. كما أجاز القانون لصاحب البراءة ولورثته من بعده الحق في التصرف بالاختراع موضوع البراءة بسائر التصرفات الجائزة قانوناً (المالكي، ٢٠٠٧، ٤٦)، ويكون للورثة السلطة المطلقة في تحويل براءة الاختراع أو منح رخصة بشأنها للغير أو الترخيص فيها بالصورة التي يختارها، وإعطاء وصولات قانونية لقاء أي عوض قبضه مقابل التحويل أو الرخصة أو التصرف.

المطلب الثاني: الرسوم الصناعية والنماذج الصناعية أولاً: الحقوق المعنوية

لم يؤكد قانون الرسوم والنماذج الصناعية الأردني رقم (١٤) لسنة (٢٠٠٠) - المنشور على الصفحة ١٣٠٧ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٤٤٢٣ بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٢ - على حق المصمم في نسبة الرسم أو النموذج الصناعي إليه، حيث لم يظهر في تعريف القانون لمالك الرسم الصناعي في المادة (٢) من قانون الرسوم والنماذج الصناعية أية إشارة إلى مبدع الرسم الصناعي إنما الإشارة للمالك، فعرفه على أنه: «الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي سُجِّل باسمه الرسم الصناعي وفقاً لأحكام هذا القانون»، مما يعني أن من يملك الحق في الرسم الصناعي هو من سُجِّل باسمه حتى لو لم يكن مبدعه، مما يتنافى مع طبيعة حقوق الملكية الفكرية التي لا تتولد دون إبداع فكري (أبو الهيجاء، ١٤٦)، ومن

منتجاً، كما خوله «منع الغير إذا لم يحصل على موافقة مالك البراءة من استعمال طريقة الصنع، أو استعمال المنتج المصنوع مباشرة بهذه الطريقة أو عرضه للبيع أو بيعه أو استيراده، إذا كان موضوع البراءة طريقة صنع» إضافة إلى ذلك يحق لطالب التسجيل بعد منحه البراءة اتخاذ الإجراءات القانونية لوقف التعدي على اختراعه والمطالبة بتعويض إذا ما استمر التعدي على اختراعه (زين الدين، ٢٠٠٠، ٣٢).

- أما الحق الثالث فهو حق المخترع في تعديل اختراعه الأصلي، إذ نصت المادة (١٨/أ) من قانون براءة الاختراع على أنه «يحق للمالك البراءة إذا أجرى تحسيناً أو تعديلاً على اختراعه الأصلي الحصول على براءة إضافية، وتكون سارية المفعول للمدة المتبقية من مدة حماية الاختراع الأصلي ما دامت البراءة الأصلية سارية المفعول».

- أما الحق الأخير فهو حق الإفصاح عن الاختراع عند طلب تسجيل الاختراع، فيحق لأي شخص أن يتقدم بطلب لتسجيل اختراع على النموذج المعد لهذه الغاية وفق إجراءات أولها:

- إيداع طلب تسجيل الاختراع لدى المسجل مرفقاً به وصفاً تفصيلياً للاختراع، يتضمن إفصاحاً واضحاً وكاملاً يكفي لتمكين شخص ذي خبرة في مجال ذلك الاختراع من تنفيذه، مع بيان أفضل أسلوب يعلم به المخترع بتاريخ التقدم بالطلب أو بتاريخ أسبقيته لغايات تنفيذ الاختراع.

انتقال الحقوق المعنوية إلى الورثة

نص المشرع على إعطاء المخترع الحق في نسبة مخترعه إليه، كما وأضاف بأن هذا الحق من الممكن أن ينتقل إلى ورثته، فقد نص في المادة (١/٥) من قانون براءة الاختراع على أنه: «يكون الحق في منح البراءة على النحو التالي:

للمخترع أو لمن تؤول إليه ملكية البراءة، فيُفهم ضمناً من ذلك أن هذا الأمر يكون في جميع التصرفات الناقلة للملكية، فإذا توفي صاحب الاختراع فلورثته الحق في التقدم بطلب البراءة عن الاختراع الذي ابتكره مورثهم، إذ يستطيع الورثة بيع الاختراع أو استغلاله أو استعماله أو التنازل عنه أو الترخيص للغير باستغلاله أو رهنه وما إلى ذلك (زين الدين، ٢٠٠٠، ١١٩).

لذا فقد نصت المادة (١٥/ب) من قانون براءة الاختراع على أنه «إذا توفي طالب تسجيل الاختراع مُنح البراءة خلفه القانوني بعد تقديم الوثائق المؤيدة لذلك»، لذا منح القانون ورثة المتوفى الذي أحرز اختراعاً ولم يتقدم بطلب تسجيله الحق في التقدم بطلب لتسجيل الاختراع باسمهم، شريطة ذكر اسم المخترع الحقيقي في هذه الحالة، فجعل من الحق في الحصول على البراءة حق قابل للتوارث، ويجوز منح البراءة لخلف مُقدم الطلب إذا توفى صاحب التسجيل قبل حصوله على البراءة (الخولي، ٢٠٠٤، ١٠٨-١١١)، ويجب على الورثة تسجيل ملكية البراءة حتى يُحتج بها تجاه الغير وتكون نافذة بحقهم من تاريخ تسجيل ذلك بالسجل، ويتم نشره بالجريدة الرسمية (أبو الهيجاء، ٢٠٠٣، ١٧٤).

إلا أن دقة البيان الجلي عن الاختراع يحتاج إلى خبرة فنية وقانونية

يُقسّم الرسم أو النموذج الصناعي قسمة تصفية وفقاً للقواعد العامة في الشيوخ في القانون المدني، فيأخذ كل شريك ما يُقابل حصته من ثمن البيع، فإذا حدث وأن سُجل رسم أو نموذج صناعي دون وجه حق باسم شخص آخر غير المالك الحقيقي، جاز للورثة تقديم طلب إلى المحكمة المختصة بشطب التسجيل، وإذا حكمت المحكمة ببطلانه كان على المسجل أن يشطبه (البياتي، ٢٠٠٢، ٩٢-٩٣).

كما نص المشرع صراحة في المادة (١٤/ب) من قانون الرسوم والنماذج الصناعية على أن الحق في ملكية الرسم الصناعي ينتقل إلى الورثة بعد وفاة مورثهم إضافة إلى جميع ما يتعلق به من حقوق والتزامات، فتشتر هذه المادة إلى انتقال ملكية الحق، ويمكن أن يشمل الانتقال حق دفع الاعتداء، حيث يُمارس الورثة الدفاع عن إرثهم المكتسب، بدفع أي تضليل أو مساس به. أما بالنسبة لحق النسب فلا يمكن تملكه لأن النص القانوني واضح وصريح، وهذا الانتقال يحتكم إلى قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٠، حيث يُطبق قانون الإرث على الرسوم الصناعية والنماذج الصناعية (الجبروري، ٢٠٠٦، ١٥).

ثانياً: الحقوق المالية

نص المشرع صراحة في المادة (١٦) من قانون الرسوم والنماذج الصناعية على بعض الحقوق المالية للمصمم، فيستطيع مالك الرسم أو النموذج الصناعي التصرف بملكته بسائر التصرفات القانونية، فيحق له «نقل ملكية الرسم الصناعي أو النموذج الصناعي كلياً أو جزئياً بعوض أو بغير عوض، كما يجوز رهن الرسم أو النموذج الصناعي أو الحجز على أي منهما، ويتم نشر ذلك في الجريدة الرسمية، كما يستطيع المالك أن يُرخّص باستغلال الرسم الصناعي أو النموذج الصناعي للغير، وذلك بأن يمنح الغير إذنًا باستغلال الرسم أو النموذج بموجب عقد خطي يتم تسجيله لدى المسجل وعليه المحافظة على ما في العقد من سرية.

انتقال الحقوق المالية إلى الورثة

بما أن الرسم الصناعي يعد منقولاً له قيمة مالية جاز انتقاله إلى الورثة عن طريق الميراث وفقاً لقواعده (البياتي، ٢٠٠٢، ١١٩)، لذا أجاز القانون الأردني في (المادة ١٦ من قانون براءات الاختراع) انتقاله مع جميع ما يتعلق به من حقوق والتزامات (الخولي، ٢٠٠٤، ١٢٧)، ولا بد من تقييد هذا الانتقال في سجل الرسوم الصناعية والنماذج الصناعية حتى يكون نافذاً في حق الغير، كما وتُحدد إجراءات نقل ملكيته وسائر التصرفات القانونية المتعلقة به عن طريق تعليمات تصدر من الوزير وتُنشر في الجريدة الرسمية. وبناءً على ذلك يجب على الوارث تقديم الوثائق الآتية لغرض تأشير انتقال الرسم أو النموذج الصناعي المسجل إلى الورثة في سجل الرسوم والنماذج الصناعية، ومن ثم نشره بالجريدة الرسمية:

١. تقديم طلب من الوارث بخصوص ذلك.
٢. قرار من المحكمة يقضي بأحقيتهم في هذا التصميم المسجل.

غير الممكن أن يكون مُصدر الرسم أو النموذج شخص معنوي، وعليه فلا يجب أن يشمل التنازل عن الحقوق المالية حق المصمم في نسبة الرسم أو النموذج إليه، إنما يجب أن يثبت اسمه في سجل الرسوم والنماذج الصناعية عند الإيداع مهما كانت صفة الشخص طالب التسجيل.

مع أن صياغة المادة (٥) من قانون الرسوم والنماذج الصناعية لم تُفرق بين مالك الرسم الصناعي ومبتكره، إلا أننا قد نفهم من نص المادة أن هناك إشارة ضمنية لحق المصمم في نسبة الرسم أو النموذج الصناعي، حيث نصت على أنه: «يكون الحق في تسجيل الرسم الصناعي أو النموذج الصناعي كما يلي: للمبتكر أو لمن تؤول إليه حقوق الرسم أو النموذج الصناعي».

لذا تثير طريقة طرح المشرع لتحديد صاحب الحق الكثير من التساؤلات وعلامات الاستفهام، فنستطيع تلمس العديد من الثغرات في مثل هذا الطرح، فالمبتكر هو المالك الأصلي للحقوق المالية والمعنوية، وله وحده أن يتنازل عن الأولى دون الثانية، ولعل الأجدى هو فهم ما جاء في المادة (٥) من قانون الرسوم والنماذج الصناعية وتثبيتته على أنه إشارة إلى مبتكر الرسم الصناعي وأحقّيته في نسبته له، وإذا ما تنازل عنه أصبح لمالك الرسم أو النموذج الصناعي الحق في الحقوق الأخرى (أبو الهيجاء، ٢٠٠٣، ١٨٤).

كما منح المشرع مالك الرسم أو النموذج الصناعي حق دفع الاعتداء عن الرسم أو النموذج الصناعي، فيستطيع مالكه دفع أي اعتداء يقع على رسمه الصناعي بعد تسجيله، لذا نصت المادة (١٠/١) من قانون الرسوم والنماذج الصناعية على أنه: «يكتسب مالك الرسم الصناعي أو النموذج الصناعي بعد تسجيله الحق في حمايته، وذلك بمنع الغير إذا لم يحصل على موافقته من القيام لأغراض تجارية بصنع منتجات تم نسخ الرسم الذي تحمله أو النموذج الذي تحويه أو جزء أساسي منه أو استيراد هذه المنتجات أو بيعها»، إضافة إلى أن الحقوق المعنوية لصيقة بالمبدع، فهي امتداد لشخصه في إبداعه فلا يجوز إهدارها، لأجل ذلك نرى أنه من الممكن أن يستند القاضي إلى قانون حق المؤلف في تحديد تلك الحقوق، فالرسم أو النموذج الصناعي يدخل في حق التأليف استناداً لمبدأ وحدة الفن بين المصنفات الفنية والرسوم الصناعية كونها جميعاً تخاطب الجمهور بالأسلوب التعبيري القائم على الشكل الفني الذي يدركه الجمهور (الخولي، ٢٠٠٤، ١٨٢).

انتقال الحقوق المعنوية إلى الورثة

نص المشرع صراحة في المادة (١/٥) من قانون الرسوم والنماذج الصناعية على أن الحق في تسجيل الرسم الصناعي أو النموذج الصناعي يكون إلى الورثة بعد وفاة مورثهم إن لم يكن مالك الرسم الصناعي قد تقدم بطلب لتسجيل رسمه أو نموذجيه الصناعي، لذا فهذا التسجيل يُخول الورثة ممارسة حقوق الرسم أو النموذج الصناعي التي كان يمارسها المالك، وبما أن الرسم أو النموذج الصناعي منقول معنوي لا تجوز قسمته أو تجزئته عيناً، فيكون مملوك على الشيوخ بين الورثة، فإن حدث خلاف بينهم

٣. شهادة التصميم الأصلية المسجلة باسم المورث المتوفى.

٤. وصل أصلي يدل على دفعه للرسوم القانونية (الخوي، ٢٠٠٤، ١٢٠).

أما بالنسبة لإجراءات نقل ملكية الرسم أو النموذج الصناعي إلى الورثة؛ فالمشرع لم يشر لها في نصوصه، مع أن هذه الشكلية تعد وسيلة لإثبات عملية نقل ملكية الرسم الصناعي إلى الورثة، ولنفاذها في حق الغير، وهذه الإجراءات حسب اجتهاد الباحث هي كما يلي:

يتم تقديم طلب نقل الحق في الرسم أو النموذج الصناعي إلى المسجل من الورثة، ويُرفق مع الطلب سائر الوثائق والمستندات الدالة على حصول نقل الحق، وتُقدم صورة طبق الأصل عن هذه الوثائق والمستندات لحفظها لدى المسجل، وعلى مقدم الطلب (الورثة) دفع الرسوم القانونية المقررة لذلك، فإذا كان المالك الجديد للرسم أو النموذج الصناعي شخص طبيعي وجب أن يُثبت المسجل اسمه، وعنوانه، ومهنته، وجنسيته، وسبب وتاريخ انتقال ملكية الرسم أو النموذج الصناعي له، أما إذا كان شخص معنوي فيجب أن يُرفق مع طلبه مستخرج رسمي من صحيفة قيدها في السجل التجاري، أو مستخرج من عقد إنشائها، أو نسخة من نظامها الأساسي، كما يُثبت المسجل في السجل كل ما يراه ضرورياً من المعلومات عن عملية نقل هذا الحق، وبعد ذلك ينشر المسجل جميع المعلومات في الجريدة الرسمية الخاصة بالرسوم والنماذج الصناعية (البياتي، ٢٠٠٢، ١١٦) على إثره يستطيع الورثة القيام بالتصرفات التالية بخصوص حصصهم:

١. يستطيع أحد الورثة بيع حصته لأحد الشركاء أو للغير، وفي هذه الحالة للشركاء حق أولوية في شراء حصته.

٢. يمكنه استغلال الرسم أو النموذج الصناعي بنفسه بعد إعلام الشركاء بذلك، وله منح ترخيص للغير باستغلال الرسم أو النموذج الصناعي، ولكن بعد موافقة جميع الشركاء، ذلك أنه قد تقضي المحكمة المختصة بأن يُمنح الترخيص لأحد الشركاء إذا كان هناك ما يُسوغ ذلك.

٣. يمكنه اتخاذ الوسائل الضرورية والإجراءات القانونية لحماية الرسم أو النموذج ضد أي اعتداء، وعليه أن يُخبر الشركاء الآخرين ليحضرُوا هذه الإجراءات (البياتي، ٢٠٠٢، ١١٩).

المبحث الثاني: الملكية التجارية

المطلب الأول: العلامات التجارية

تعرف العلامة التجارية على أنها أي إشارة ظاهرة يستعملها أو يريد استعمالها أي شخص لتمييز بضائعه أو منتجاته أو خدماته عن بضائع أو منتجات أو خدمات غيره، وأن تكون هذه العلامة ذات صفة فارقة من حيث الأسماء أو الحروف أو الأرقام أو الأشكال أو الألوان أو غير ذلك أو أي مجموعة منها (زين الدين، ٢٠٠٦، ٢١١)، وفقاً لهذا التعريف فإن العلامة التجارية تكون على شكل: أسماء، حروف، أرقام، أشكال، ألوان أو أي شيء ويشترط القانون أن تكون العلامة قابلاً للإدراك عن طريق النظر لكي تعتبر علامة تجارية، وبالتالي فإنه وفقاً لهذا الشرط تخرج من نطاق

العلامات التجارية العلامات الصوتية وعلامات الرائحة.

أولاً: الحقوق المعنوية

أورد قانون العلامات التجارية الأردني وتعديلاته رقم (٣٣) لسنة (١٩٥٢) - المنشور على الصفحة ٢٥٩٨ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٤٨٢٣ لسنة ٢٠٠٨ والذي تم تعديله بموجب القانون المعدل رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٨ - بعض الحقوق المعنوية في عدد من نصوصه القانونية، بعضها جاء صراحة وبعضها يُمكن فهمه واستنباطه من ثنايا النصوص القانونية المطروحة التي استُهلّت بحق النسب، فقد أشارت بعض النصوص إلى مالك العلامة التجارية، ولم يكن هناك أية إشارة إلى مبدعها، ولعل الأمر يعود إلى طبيعة العلامة التجارية لأنها لا تُبدع وإنما تُنتقى من متعدد الأشكال، لذلك تُسند العلامة التجارية إلى مالكةا، حتى أن القانون تجاهل تعريف مالك العلامة التجارية على غير عادته في باقي أفرع الملكية الفكرية، وهذا يدعم ما ذهب إليها الدراسة.

كما جاءت الإشارة إلى مالك العلامة التجارية في معرض الحديث عن سجل العلامة التجارية، حيث يُدرج في السجل اسم مالك العلامة التجارية، فنصت المادة (١/٦) من قانون العلامات التجارية على أنه «كل من يرغب في أن يستقل في استعمال علامة تجارية لتمييز البضائع التي هي من إنتاجه أو صنعه أو انتخابه أو مما أصدر شهادة بها أو البضائع التي يتجر أو ينوي الاتجار بها يمكنه أن يطلب تسجيل تلك العلامة وفقاً لأحكام هذا القانون»، كما تصدر شهادة بذلك التسجيل، وفي ظني أن كلمة شهادة تتضمن اسم مالك العلامة التجارية.

وأورد المشرع الإشارة إلى مالك العلامة أثناء الحديث عن إجراءات نقل ملكية العلامة التجارية، فـ «عندما يصبح شخص ما مالكاً لعلامة تجارية مسجلة بمقتضى تحويل أو نقل أو معاملة قانونية أخرى عليه أن يقدم طلباً إلى المسجل لتسجيل العلامة المذكورة باسمه، وعلى المسجل عند استلام هذا الطلب واقتناعه بثبوت الملكية أن يُسجل تلك العلامة باسم ذلك الشخص، وأن يُدون في السجل قيداً للتحويل أو النقل أو أية وثيقة أخرى تتعلق بملكية العلامة التجارية، ويكون كل قرار يصدره المسجل بمقتضى هذه المادة تابعاً للاستئناف لدى محكمة العدل العليا» أما الآن فيكون أمام المحكمة الإدارية.

والحق الثاني هو حق تعديل العلامة التجارية، لذا نص المشرع في المادة (١/٢٤) من قانون العلامات التجارية صراحة على هذا الحق، فلا يجوز لمالك العلامة التجارية أن «يضيف شيئاً إلى تلك العلامة أو أن يغيرها بصورة لا تؤثر على ذاتيتها».

أما الحق الثالث فهو حق دفع الاعتداء عن العلامة التجارية، إذ أعطى المشرع في المادة (٢٥/١/أ/ب) من قانون العلامات التجارية لمالك العلامة التجارية حق «منع الغير من استعمال علامات مطابقة أو مشابهة لها، لدرجة احتمال أن تؤدي إلى اللبس دون موافقة مسبقة منه، ويُفترض احتمال حدوث لبس في حالة استعمال علامة تجارية مطابقة على منتجات مماثلة».

انتقال الحقوق المعنوية إلى الورثة

نص القانون صراحة في المادة (٢/١٠) من قانون العلامات التجارية على انتقال حق النسب إلى الورثة أثناء الحديث عن العلامات الجماعية، إذ «لا يجوز نقل ملكية العلامة الجماعية أو إعادة تسجيلها بعد شطبها أو التخلي عن استعمالها إلا باسم الشخص الاعتباري المسجلة باسمه أصلاً أو باسم خلفه القانوني»، مع أن هذه المادة جاءت في حق النسب إلا أنه يمكن تعميمها على باقي الحقوق المعنوية، فإذا حدث وُقِّدَت العلامة أو زُورت أو اغتُصبت؛ جاز لمالك العلامة التجارية أو إلى الورثة من بعده أن يُطالب الفاعل بالتعويضات، وفي حالة أنه حدث ذلك بعد وفاة مالكيها، فإن الورثة يستطيعون رفع دعوى التعويض عليه، ولا يُشترط أن تُرفع من جميعهم لأن لكل منهم حق كامل ومستقل عن حقوق الآخرين، فإذا رفع أحدهم الدعوى وحُكم له بالتعويضات أصبحت حقاً خالصاً له، فلا يكتسبها مع الآخرين إلا إذا كانت الدعوى مرفوعة منهم جميعاً أو تدخلوا فيها (القليوبي، ١٩٨٩، ٢٩٣)، وإن كان هناك علامة تجارية مشهورة محلياً وأراد أحد الأشخاص محاكاتها مع شيء من الاختلاف وكان صاحبها ميت فعليه استئذان الورثة، فإن حظي بموافقتهم جاز له ذلك. كما أوجب القانون صراحة في المادة (١/٢٣) من قانون العلامات التجارية على من تؤول إليه ملكية العلامة التجارية أن يُفيد نقل ملكيتها في سجل العلامات التجارية فـ «عندما يصبح شخص ما مالِكاً لعلامة تجارية مسجلة بمقتضى تحويل أو نقل أو معاملة قانونية أخرى عليه أن يقدم طلباً إلى المسجل لتسجيل العلامة المذكورة باسمه، وعلى المسجل عند استلام هذا الطلب واقتناعه بثبوت الملكية أن يُسجل تلك العلامة باسم ذلك الشخص، وأن يُدون في السجل قيداً للتحويل أو النقل أو أية وثيقة أخرى تتعلق بملكية العلامة التجارية، ويكون كل قرار يصدره المسجل بمقتضى هذه المادة تابعاً للاستئناف لدى محكمة العدل العليا» (المحكمة الإدارية).

يتضح من هذا النص أن المشرع رسم الإجراءات التي يجب على الورثة إتباعها عند انتقال ملكية العلامة التجارية المسجلة لهم، فعليهم تقديم طلب إلى المسجل لتسجيل العلامة التجارية باسمهم (زين الدين، ٢٠٠٦، ٢٢٢)، يُدرج فيه المسجل اسم الشخص المطالب بحق الملكية (الورثة)، وعنوانه، ومهنته، مع كافة التفاصيل المتعلقة بالمستند الذي يطالب بحق الملكية بمقتضاه (شهادة وفاة مورثهم) وفي حالة إذا كان الطالب (أحد الورثة) يدعي بملكيتها للعلامة التجارية بموجب مستند، يكون بحد ذاته كافي لإثبات حقه في ملكية تلك العلامة، لذا فإن انتقال ملكية العلامة التجارية بالميراث يثبت بالمستند الدال على ذلك (صرخوة، ١٩٩٣، ١٥٧)، ويترتب عليه عندئذ تقديم لائحة بدعواه، يُقدم فيها سائر تفاصيل الحقائق التي يستند لها في ادعائه بملكية العلامة التجارية، وتؤيد كل دعوى كهذه بتصريح مشفوع باليمين حسب النموذج المقرر، ويُلاحظ أن المشرع في المادة (٥٧) من نظام العلامات التجارية يملك صلاحية إعفاء الورثة من تقديم تلك الدعوى ومن التصريح المشفوع باليمين، إلا أنه يجوز للمسجل أن

يطلب من الورثة تقديم بينة تثبت ملكيتهم للعلامة، فإذا اقتنع المسجل بملكية الورثة للعلامة التجارية عليه اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيلها باسم الورثة بصفته مالِكين لها، وأن يُدون المسجل في السجل قيد نقل ملكيتها إلى الورثة.

ثانياً: الحقوق المالية

منح قانون العلامات التجارية مالك العلامة التجارية الحق في التصرف فيها بسائر التصرفات القانونية، إذ نصت المادة (١/١٩) على أنه «يجوز نقل ملكية العلامة التجارية أو التنازل عنها أو رهنها دون نقل ملكية المحل التجاري الذي يستعمل العلامة التجارية في تمييز بضاعته أو التنازل عنه أو رهنه....». وتجدر الإشارة إلى أنه لا يكون نقل ملكية العلامة التجارية أو رهنها حجة على الغير إلا من تاريخ تدوين النقل أو وضع إشارة الرهن في السجل، ويُنشر ذلك في الجريدة الرسمية، إذ لا بد من إشهار نقل ملكية العلامة التجارية إلى الورثة، يترتب على ذلك تقديم طلب إلى المسجل لإشهار التسجيل عن طريق قيده في سجل العلامات التجارية، وعلى الورثة تقديم الإثبات الذي يطلبه المسجل منهم على صحة ملكيتهم تلك العلامة، فإذا اقتنع بملكيتهم لها وجب عليه تسجيلها باسمهم بصفته مالِكين لها، كما أن تحديد «إجراءات نقل ملكية العلامة التجارية ورهنها وحجزها وسائر التصرفات القانونية المتعلقة بهذه العلامة بموجب تعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية، ويتم نشرها في الجريدة الرسمية»، كما منح المشرع مالك العلامة التجارية حق الترخيص، إذ نصت المادة (٢/٢٢) من قانون العلامات التجارية على أنه «يُرخص لشخص أو أكثر بموجب عقد خطي مُوثَّق لدى المسجل باستعمال علامته التجارية لجميع بضائعه أو بعضها، ومالك هذه العلامة حق الاستمرار في استعمالها ما لم يُتفق على خلاف ذلك، ولا يجوز أن تزيد مدة الترخيص باستعمال العلامة التجارية على المدة المقررة لحمايتها وفق تسجيلها، كما ويجوز «استعمال العلامة التجارية المسجلة من قبل الغير بموافقة مالكيها لمقاصد استمرار تسجيلها....»

انتقال الحقوق المالية إلى الورثة

نص المشرع صراحة على تحويل الحقوق المالية إلى الورثة في المادة (٤/١٩) من قانون العلامات التجارية إذ «يُعد تسجيل شخص مالِكاً لعلامة تجارية مُقدمة بيّنة على قانونية التسجيل الأصلي لتلك العلامة، وعلى كل ما يلي من التنازل عنها وتحويلها، وذلك في جميع الإجراءات القانونية المتعلقة بتسجيلها»، ولا بد من قيد ذلك في السجل حتى يكون له حجة في مواجهة الغير، فإذا تُوفي شخص يملك علامة تجارية ضمن عناصر المحل التجاري تملكها الورثة على الشيوع فيما بينهم، ولا يجوز لأي من الورثة أن يستعملها لتمييز البضائع دون موافقة باقي الورثة وفقاً للقواعد العامة في الشيوع، ويُتبع هذا الحكم في حالة الملكية المشتركة للعلامة التجارية، كما إذا اتفق أكثر من شخص على استعمال ذات العلامة لتمييز منتجات مماثلة، ولما كان من المتعذر تقسيم العلامة عيناً،

المطلب الثالث: التصاميم للدوائر المتكاملة أولاً: الحقوق المعنوية

لم يتطرق قانون التصاميم للدوائر المتكاملة الأردني رقم (١٠) لسنة (٢٠٠٠) - المنشور على الصفحة ٢٢٣٥ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٣٧٦ بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٣ - إلى الحقوق المعنوية صراحة، بل تجاهلها وبسط ذراعيه للحقوق المالية، مع أن مصدر هذه الحقوق هو الذهن البشري وهو أهم ما تتميز به من الحقوق المالية، لهذا كان من الواجب على المشرع أن يعترف بنسبة التصميم إلى مبدعه، لأنه حق طبيعي ولصيق بالإنسان، إلا أنه اعترف بها ضمناً، من خلال إعطاء الأولوية في الحماية إلى المصمم، ففقدان التصاميم للدوائر المتكاملة عرّف مالك الحق في المادة (٣) بأنه مبتكر التصميم المحمي أو خلفه.

وذكر قانون حماية التصاميم للدوائر المتكاملة حق النسب أثناء الحديث عن سجل التصاميم للدوائر المتكاملة، إذ نصت المادة (٣) منه على أنه «يُنظم في الوزارة سجل يحوي أسماء مالكي التصاميم للدوائر المتكاملة»، إذ نفهم من ذلك أن التصميم يُنسب إلى مبتكره أو خلفه القانوني، وهذه إشارة ضمنية إلى نسبة التصميم إلى مبتكره، لأنه من غير المتصور أن يُسجل دون اسم، كما منح المشرع في المادة (٢/١/٩) من قانون التصاميم للدوائر المتكاملة مالك التصميم للدوائر المتكاملة حق دفع الاعتداء عن تصميمه ومطالبة المعتدي بالتعويض جراء اعتدائه، إذ يستطيع مالكة «منع الغير إذا لم يحصل على موافقته من القيام بما يلي:

١. استنساخ التصميم المحمي بكامله أو أي جزء منه، سواء بدمجه في دائرة متكاملة أو بأي طريقة أخرى.
٢. استيراد أو بيع أو توزيع التصميم المحمي، أو أي دائرة متكاملة أدمج فيها هذا التصميم، أو أي منتج أدمجت فيه مثل هذه الدائرة بقدر ما تحوي وبصورة مستمرة تصميمًا منسوخاً بطريقة غير قانونية وذلك لأغراض تجارية.

انتقال الحقوق المعنوية إلى الورثة

نصت المادة (١/٥) من قانون التصاميم للدوائر المتكاملة صراحة على انتقال الحقوق المعنوية إلى الورثة من خلال أحقية الورثة في تسجيل التصميم بعد وفاة مورثهم، إذ «يكون الحق في تسجيل التصميم للمبتكر أو لمن تؤول إليه حقوق التصميم» ويكون هذا التصميم ملك على الشيوخ بينهم.

ثانياً: الحقوق المالية

يتمتع المصمم أو خلفه بحقوق مالية على التصميم لم يحددها القانون حصراً، بل تناول بعضها وترك تحديد غيرها إلى القواعد العامة (المالكي، ٢٠٠١، ٥١٧)، ومنح القانون مالك التصميم عدد من الحقوق المالية، إذ يستطيع مالك التصميم أو ورثته من بعده التصرف بالتصميم بكافة التصرفات القانونية الجائزة شرعاً، إذ «يجوز نقل ملكية التصميم كلياً أو جزئياً بعوض أو بغير عوض، كما يجوز رهن التصميم أو الحجز عليه، ويتم نشر ذلك بالجريدة الرسمية»، كما يستطيع مالكة نقل ملكيته عن طريق الميراث، أو

نظراً لأن طبيعتها لا تقبل التجزئة، فإنه عند الخلاف بين الورثة أو طلب التقسيم فيما بينهم يتعين بيعها سواء وحدها أو مع المتجر (القليوبي، ١٩٨٩، ٢٩٢).

وفي هذا الخصوص يرى البعض جواز تقسيم العلامة التجارية فيما بين الورثة إذا أرادوا اقتسام المتجر ليستقل كل منهم بفرع أو بجزء فيه ويستمر في استثماره، وذلك باتفاق المشتاعين على أن يكون لكل منهم حق استعمالها على انفراد وبشكل مستقل (الهندي، ٢٠١٣، ٩٥)، فتصبح ملكية العلامة عندئذ مشتركة بينهم، فيكون لكل منهم على العلامة حق ملكية كامل تام يُخوله استعمالها كما يشاء (القليوبي، ١٩٨٩، ٢٩٢).

المطلب الثاني: المنافسة المشروعة والأسرار التجارية أولاً: الحقوق المعنوية

منح قانون المنافسة المشروعة والأسرار التجارية الأردني رقم (١٥) لسنة (٢٠٠٠) - المنشور على الصفحة ١٣١٦ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٤٤٢٣ بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٢ - صاحب الحق في السر التجاري حق الإفصاح عن السر التجاري، وحق منع إساءة استعمال السر التجاري، ومطالبة المعتدي بالتعويض.

انتقال الحقوق المعنوية إلى الورثة

لم يُورد المشرع أية إشارة صريحة أو ضمنية إلى مسألة انتقال الحقوق المعنوية إلى الورثة (الصغير، ٢٠٠٣، ٢٧).

ثانياً: الحقوق المالية

منح المشرع في المادة (١/٥) من قانون المنافسة المشروعة والأسرار التجارية صاحب الحق في السر التجاري التنازل عنه إلى الغير سواء بعوض أو بغير عوض، كما ومنحه حق استعماله، ومنح تراخيص بشأنه (عبيدات، ٢٠١٥، ١٢٠).

انتقال الحقوق المالية إلى الورثة

لم ينص المشرع على انتقال الحقوق المالية إلى الورثة، إلا أنه يحق للورثة التنازل عنها بعوض أو بغير عوض، كما أن لهم منح الغير ترخيص باستغلالها أو استعمالها عن طريق عقود الترخيص (الصغير، ٢٠٠٣، ٣٠).

وفي إنجلترا اخترع طبيب أمراض نساء من عائلة تدعى Chamberlen في القرن السابع عشر جفت لاستخدامه في عمليات الولادة Obstetrical Forceps، وبفضل هذا الاختراع نجحت كثير من عمليات الولادة المتعثرة، وذاعت شهرة الطبيب وسمعته في جميع أنحاء البلاد، ولم يكشف الطبيب عن شكل الجفت، ولا كيفية استعماله، بل ظل يستخدمه بسرية تامة في عمليات الولادة، وتوارثت عائلة Chamberlen سر الجفت على مدى ثلاثة أجيال، فظل الاختراع طي الكتمان، ولم يعرفه أحد سوى أطباء العائلة، حتى عُرف السر سنة ١٧٧٢ بعد حوالي قرن من الزمان على اكتشافه (الصغير، ٢٠٠٣، ٣٤).

ثانياً: الحقوق المالية

منح المشرع المستنبت عدد من الحقوق المالية (البهجي، ٢٠٠٧، ٢٣) إذ يستطيع المستنبت نقل حقوقه كلها أو بعضها بعوض أو بدون عوض أو رهناً أو الحجز عليها، كما منحه حق الترخيص، إذ نصت المادة (١٩/ج) من قانون حماية الأصناف النباتية على أنه «يجوز للمستنبت أن يمنح الغير ترخيص باستغلال الصنف المحمي بموجب عقد خطي يتم تسجيله لدى المسجل»، كما تُحدد إجراءات نقل ملكية الصنف المحمي وجميع التصرفات القانونية المتعلقة به بموجب تعليمات تصدر من الوزير لهذه الغاية، وقد أوجب القانون تسجيل نقل ملكية الصنف حتى يُحتج به تجاه الغير.

انتقال الحقوق المالية إلى الورثة

نص المشرع صراحة في المادة (١٩/ب) من قانون حماية الأصناف النباتية على انتقال الحقوق المالية إلى الورثة، إذ «ينتقل بالإرث الحق في الصنف المحمي إلى الورثة».

المطلب الخامس: المؤشرات الجغرافية

أولاً: الحقوق المعنوية

منح قانون المؤشرات الجغرافية الأردني رقم (٨) لسنة (٢٠٠٠) المنشور على الصفحة ١٢٥٥ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٤٤٢٣ تاريخ ٢٠٠٠/٤/٢ - صاحب المؤشر الجغرافي وقد يكون دولة، منطقة، موقع، بلد... الخ حق دفع الاعتداء، إذ يستطيع منع القيام بما يلي:

١. استعمال أي وسيلة في تسمية أي منتج أو عرضه بشكل يوحي بأن منشئه الجغرافي غير منشئه الحقيقي مما يؤدي إلى تضليل الجمهور بشأن هذا المنشأ.
٢. استعمال أي وسيلة في تسمية النبيذ أو المشروبات الروحية بشكل يوحي بأن منشأها الجغرافي غير منشئها الحقيقي بما في ذلك استعمال مؤشر جغرافي مترجم أو مصحوب بكلمات مثل (نوع) أو (تقليد) أو أي كلمة من هذا القبيل.
٣. استعمال مؤشر جغرافي بشكل يُوهم الجمهور بأن منشأ المنتج غير منشئه الحقيقي وإن كان هذا المؤشر صحيح في حرفيته.
٤. أي استعمال لمؤشر جغرافي يشكل منافسة غير مشروعة تتعارض مع الممارسات التجارية الشريفة في الأنشطة الصناعية أو التجارية.

انتقال الحقوق المعنوية إلى الورثة

لم ينص المشرع على انتقال الحقوق المعنوية إلى الورثة، نظراً لطبيعة المؤشرات الجغرافية كونها مرتبطة ارتباط وثيق بالثروات الطبيعية للمنطقة، إضافة لذلك أنها مملوكة لعدة أشخاص وليس حق لشخص واحد، إذ لا يتصور انتقالها.

ثانياً: الحقوق المالية

لم يُورد المشرع أية إشارة إلى الحقوق المالية.

من خلال الإيصاء به.

وتجدر الإشارة إلى أنه أوجب قانون التصاميم للدوائر المتكاملة في المادة (٣/أ/٢) تأشير نقل الملكية في السجل حتى يُحتج به تجاه الغير، لذا يتم تسجيل أي تحويل أو تنازل أو نقل ملكية أو ترخيص من مالكه إلى الغير، كما يُسجل الرهن أو الحجز الذي يُوقع على التصميم أو أي قيد على استعماله.

و«تحدد إجراءات نقل ملكية التصميم ورهنه والحجز عليه وسائر التصرفات القانونية المتعلقة بذلك بموجب تعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية، ويتم نشرها بالجريدة الرسمية»، إضافة إلى ذلك منح المشرع مالك التصميم حق الترخيص، إذ نصت المادة (١٦) من قانون التصاميم للدوائر المتكاملة على «أن يمنح الغير ترخيص باستغلال التصميم المحمي بموجب عقد خطي لدى المسجل، وعليه المحافظة على ما في العقد من سرية».

انتقال الحقوق المالية إلى الورثة

نص المشرع صراحة في المادة (١٤) من قانون التصاميم للدوائر المتكاملة على انتقال الحق في ملكية التصميم إلى الورثة.

المطلب الرابع: الأصناف النباتية

أولاً: الحقوق المعنوية

أورد قانون حماية الأصناف النباتية الأردني رقم (٢٤) لسنة (٢٠٠٠) - المنشور على الصفحة رقم ٢٦٣٥ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٤٤٤٣ سنة ٢٠٠٠ - حق النسب في أثناء الحديث عن سجل الأصناف النباتية في المادة (٤)، حيث يُدون فيه أسماء مستنبطي الأصناف النباتية، أي «الشخص الذي قام باستولاد صنف نباتي جديد أو اكتشفه أو طوره، أو خلفه القانوني». كما منحه المشرع حق دفع الاعتداء عن الصنف النباتي، وذلك بـ «منع الغير إذا لم يحصل على موافقته من القيام بأي من الأعمال التالية فيما يتعلق بمواد التكاثر من الصنف المحمي لأغراض تجارية:

١. الإنتاج أو التوالد (الإكثار).
 ٢. التهينة لأغراض التكاثر.
 ٣. العرض للبيع.
 ٤. البيع أو غير ذلك من أعمال التسويق.
 ٥. التصدير.
 ٦. الاستيراد.
 ٧. التخزين لأي من الأغراض المذكورة في هذه الفقرة.
- أما بالنسبة لحق التعديل فإنه لا ينطبق عليها نظراً لاختلاف طبيعتها.

انتقال الحقوق المعنوية إلى الورثة

نص قانون حماية الأصناف النباتية صراحة في المادة (٦/أ) على انتقال الحقوق المعنوية إلى الورثة، إذ «يكون الحق في تسجيل الصنف كما يلي: إلى المستنبت أو لمن تؤول إليه حقوق الصنف».

انتقال الحقوق المالية إلى الورثة

لم ينص المشرع على انتقال الحقوق المالية إلى الورثة، وذلك لأنها ليست ملك لشخص واحد وإنما لعدة أشخاص.

خاتمة

خلُصت الدراسة إلى أن المشرع الأردني في مجموعة التشريعات المتعلقة بحقوق الملكية الصناعية والتجارية فصل في مسألة انتقال حقوق الملكية الصناعية والتجارية إلى الورثة بشقيها المالي والمعنوي، من خلال أفراد نصوص قانونية صريحة وواضحة للنص على انتقالها إلى الورثة لذا خلُصت الدراسة إلى مايلي:

منح قانون براءة الاختراع الورثة الحق في ملكية الاختراع، إلا أنه لم يعطهم الحق المعنوي الذي قرره لصاحب الاختراع الحقيقي، كما نص صراحة على انتقال الحقوق المالية إلى الورثة.

نص قانون الرسوم والنماذج الصناعية صراحة على أن الحق في ملكية الرسم والنموذج الصناعي ينتقل إلى الورثة بعد وفاة مورثهم إضافة إلى جميع ما يتعلق به من حقوق والتزامات، ويشمل الانتقال حق دفع الاعتداء، حيث يُمارس الورثة الدفاع عن إرثهم المكتسب، بدفع أي تضليل أو مساس به. أما بالنسبة لحق النسب فلا يمكن تملكه لأن النص القانوني واضح وصريح، وهذا الانتقال يحتكم لقانون الأحوال الشخصية الأردني، حيث يُطبق قانون الإرث على الرسوم الصناعية والنماذج الصناعية.

نص قانون العلامات التجارية صراحة على انتقال حق النسب إلى الورثة أثناء الحديث عن العلامات الجماعية، إذ لا يجوز نقل ملكية العلامة الجماعية أو إعادة تسجيلها بعد شطبها أو التخلي عن استعمالها إلا باسم الشخص الاعتباري المسجلة باسمه أصلاً أو باسم خلفه القانوني، كما نص صراحة على تحويل الحقوق المالية إلى الورثة.

لم يُورد قانون المنافسة المشروعة والأسرار التجارية أية إشارة صريحة أو ضمنية لمسألة انتقال الحقوق المعنوية إلى الورثة، ولم ينص على انتقال الحقوق المالية لهم، إلا أنه يحق للورثة التنازل عنها بعوض أو بغير عوض، كما أن لهم منح الغير ترخيص باستغلالها أو استعمالها عن طريق عقود الترخيص.

لم يتطرق قانون التصاميم للدوائر المتكاملة إلى الحقوق المعنوية صراحة، بل تجاهلها وبسط ذراعيه للحقوق المالية.

نص قانون الأصناف النباتية صراحة على انتقال الحقوق المعنوية إلى الورثة، إذ يكون الحق في تسجيل الصنف للمستنبط أو لمن تؤول إليه حقوق الصنف، كما نص صراحة على انتقال الحقوق المالية إلى الورثة، إذ ينتقل بالإرث الحق في الصنف المحمي إلى الورثة.

لم ينص قانون المؤشرات الجغرافية على انتقال الحقوق المعنوية إلى الورثة، نظراً لطبيعة المؤشرات الجغرافية كونها مرتبطة ارتباط وثيق بالثروات الطبيعية للمنطقة، إضافة لذلك أنها مملوكة لعدة أشخاص وليس حق لشخص واحد إذ لا يتصور انتقالها. ولم يُورد المشرع أية إشارة إلى الحقوق المالية، ولم ينص على انتقال الحقوق المالية إلى الورثة.

توصيات

خرجت الدراسة بعدد من التوصيات والاقتراحات التي من الممكن أن تُحسن أو تُطور مجموعة التشريعات المتعلقة بحقوق الملكية الصناعية والتجارية في مجال انتقال حقوق الملكية الصناعية والتجارية إلى الورثة والتي نتمنى على المشرع أخذها بعين الاعتبار، وهي على النحو الآتي:

١. التركيز على الحقوق المعنوية بشكل أكبر مما هي عليه، كونها حقوقاً مصدرها الذهن البشري وهو أهم ما تتميز به عن الحقوق المالية، إضافة إلى أنها حقوق لصيقة بالإنسان.
٢. إسهاب القانون الأردني بشكل أوسع في التفصيلات الجزئية لمسألة انتقال حقوق الملكية الصناعية والتجارية إلى الورثة، كمسألة آلية التقسيم بين الورثة في حالة تعددهم وإقرار بعضهم للنشر وامتناع آخرين، حيث وردت كلمة ورثة مطلقة لا تشير إلى الإجماع أو الاكتفاء بالأكثرية.
٣. توصي الدراسة في حالات معينة منح الوزير المختص صلاحيات ممارسة الحقوق المعنوية، كحالة وفاة المؤلف من غير وارث، أو إذا لم يقيم الورثة بالنشر خلاف بينهم على ذلك، أو لعجزهم، أو لعدم أهليتهم، أو لتقاعسهم، خاصة إذا كان المصنف ذو قيمة اقتصادية أو علمية تهم المجتمع وتسهم في تطوره وتقدمه ويتوفى المؤلف قبل تقرير النشر، فالمصلحة تقتضي إعطاء الوزير سلطة ممارسة هذا الحق في الحالات المستعصية.
٤. التصدي إلى انتقال الأسرار التجارية إلى الورثة نظراً لطبيعتها الخاصة.
٥. وأخيراً اقترح تحديث القانون الأردني للأصناف النباتية لما طرأ عليها من تحديث خاصة فيما يتعلق بانتقالها إلى الورثة.

مجموعة التشريعات الأردنية المتعلقة بحقوق الملكية الصناعية والتجارية:

- قانون براءة الاختراع وتعديلاته رقم (٣٢) لسنة (١٩٩٩).
- قانون الرسوم والنماذج الصناعية الأردني رقم (١٤) لسنة (٢٠٠٠).
- قانون العلامات التجارية وتعديلاته رقم (٣٣) لسنة (١٩٥٢).
- قانون المنافسة المشروعة والأسرار التجارية رقم (١٥) لسنة (٢٠٠٠).
- قانون التصاميم للدوائر المتكاملة رقم (١٠) لسنة (٢٠٠٠).
- قانون حماية الأصناف النباتية رقم (٢٤) لسنة (٢٠٠٠).

المراجع

البهجي، عصام (٢٠٠٧). حقوق الملكية الفكرية للأصناف النباتية المعدلة وراثياً، الإسكندرية. دار الجامعة الجديدة.

البياتي، صدام (٢٠٠٢). النظام القانوني للرسوم والنماذج الصناعية، دراسة قانونية مقارنة، شفا بدران، دار الحامد للنشر.

الجبوري، ياسين (٢٠٠٦). المبسوط في شرح القانون المدني، الجزء

الورثة في المعاهدات الدولية، مجلة جامعة الشارقة، للعلوم القانونية والشرعية، ج ١٠، عدد ١.

أبو الهيجاء، رأفت (٢٠٠٣). براءات الاختراع في ظل التشريعين الأردني والمصري، عمان، الجامعة الأردنية.

أبو الهيجاء، رأفت (٢٠٠٦). براءات الاختراع، إربد، عالم الكتب الحديث.

مجموعة التشريعات الأردنية المتعلقة بحقوق الملكية الصناعية والتجارية:

قانون براءة الاختراع وتعديلاته رقم (٣٢) لسنة (١٩٩٩).

قانون الرسوم والنماذج الصناعية الأردني رقم (١٤) لسنة (٢٠٠٠).

قانون العلامات التجارية وتعديلاته رقم (٣٣) لسنة (١٩٥٢).

قانون المنافسة المشروعة والأسرار التجارية رقم (١٥) لسنة (٢٠٠٠).

قانون التصاميم للدوائر المتكاملة رقم (١٠) لسنة (٢٠٠٠).

قانون حماية الأصناف النباتية رقم (٢٤) لسنة (٢٠٠٠).

الثاني، آثار الحقوق الشخصية، أحكام الالتزامات، عمان، دار الثقافة.

الخشروم، عبدالله (٢٠٠٤). الوجيز في الملكية الصناعية والتجارية، عمان، دار وائل.

خليفة، عمر إبراهيم (٢٠١٤). عقد التنازل عن براءة الاختراع، الأردن، عمان، جامعة الشرق الأوسط.

الخولي، سائد (٢٠٠٤). حقوق الملكية الصناعية، عمان، دار مجدلاوي للنشر.

زين الدين، صلاح (٢٠٠٠). الملكية الصناعية والتجارية، عمان، دار الثقافة.

زين الدين، صلاح (٢٠٠٦). العلامات التجارية وطنياً ودولياً، عمان، دار الثقافة.

صرخوة، يعقوب (١٩٩٣). النظام القانوني للعلامات التجارية، الكويت، ذات السلاسل للنشر.

الصغير، حسام الدين عبد الغني (١٩٩٣). الترخيص باستعمال العلامة التجارية، القاهرة، دار النهضة العربية.

الصغير، حسام الدين عبد الغني (٢٠٠٣). حماية المعلومات غير المفصح عنها والتحديات التي تواجه الصناعات الدوائية في الدول النامية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.

عبيدات، إبراهيم (٢٠١٥). الأسرار التجارية، عمان، دار الثقافة للنشر.

عمر، علي (١٩٩٣). الملكية الصناعية وبراءة الاختراع، الإسكندرية، مطبعة الحليمة.

القليوبي، سميحة (١٩٨٩). الملكية الصناعية، القاهرة، دار النهضة العربية.

مجبل المالكي وآخرون، المؤتمر العلمي العالمي الأول حول الملكية الفكرية، منشورات جامعة اليرموك، إربد، عمادة البحث العلمي، والدراسات العليا.

المالكي، مجبل (٢٠٠٧). براءات الاختراع وأهمية استثمارها مصدراً للمعلومات العلمية والتقنية، عمان، مؤسسة الوراق.

الهندي، نور عيسى (٢٠١٣). انتقال حقوق الملكية الفكرية إلى